PERMANENT MISSION OF THE
REPUBLIC OF YEMEN
TO THE UNITED NATIONS
413 EAST 51st STREET
NEW YORK, N.Y. 10022
TEL: 212-355-1730
FAX: 212-750-9613

الوفد الدائم للجمهورية اليمنية
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيـــــان

وفـــد الجمهورية اليمنية

أمـــام

مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2006م

المعني بمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة

نيويورك

27 يونيو 2006م

يلقيـــــــه

المستشار/ د. محمد محمد العتمي

عضو الوفد الدائم للجمهورية اليمنية

لدى الأمم المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس:

يطيب لي في البداية ونيابةً عن وفد الجمهورية اليمنية أن أتقدم اليكم بخالص التهنئة على توليكم رئاسة أعمال لجنتنا الموقرة ونحن على ثقة تامة بأن حكمتكم المتميزة ستقود اعمالنا إلى النجاح.

كما أود أن اتقدم بإسم وفد الجمهورية اليمنية بخالص التقدير والشكر للسيد وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على ماجاء في بيانه أمام هذه اللجنة وعلى الجهود المبذولة التي قامت بها إدارته في سبيل الإعداد الجيد لهذا المؤتمر.

السيد الرئيس:

إن الإتجارغير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة بكافة أنواعها ، وإنتشارها بشكل غير مشروع في كل ارجاء العالم ، يمثل عامل رئيسي لزعزعة استقرار الدول ، وإنتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان ، وتهديداً كبيراً للنظام الدولي، كما أنها جعلت التنمية أكثر تعقيداً ، ومثلت خطراً بالغاً على خطط واستراتيجيات التنمية ، وبرامج التخفيف من الفقر لدول العالم والدول النامية والأقل نمواً بشكل خاص ، وتمثل عائقاً إزاء تحقيق أهداف الألفية الإنمائية والتي تعد هدفاً يحتم علينا جميعاً مكافحة هذه الظاهرة ، إيماناً بأنه لاتوجد تنمية بدون أمن وإستقرار.

السيد الرئيس:

تولي الجمهورية اليمنية اهتماماً كبيراً بمحاربة الإتجار غير المشروع بالإسلحة الصغيرة والخفيفة ، وتؤكد بلادي مجدداً إلتزامها الثابت بجميع الإتفاقيات الدولية ذات الصلة بموضوع مكافحة الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة أهمها برنامج عمل الأمم المتحدة لعام 2001م ، وفي هذا السياق نشير إلى أن إنتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في الجمهورية اليمنية ظاهرة ذات أبعاد واسعة ومتشعبة ، تتداخل فيها العديد من الإعتبارات والتراكمات التاريخية للصراعات المسلحة التي سادت مختلف أنحاء اليمن عبر تاريخه المعاصر وحقب الصراعات السياسية المتعاقبة ، وإن التدخلات

الخارجية في الماضي كانت أحد الأسباب الرئيسية لإنتشار الأسلحة في اليمن ، والتي تبذل الدولة اليوم جهوداً مظنية لمعالجة هذه الظاهرة ، وقد اتخذت الحكومة العديد من الجهود والإجراءات والتدابيرعلى الصعيد الوطني أهمها:

1. إستصدار التشريعات والقوانين المنظمة لعملية حمل السلاح المشروع والمرخص به ، ومكافحة الإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة ، فقد سنت القانون رقم (40) لسنة 1992م ، الذي يعد الإطار الأساسي للتعامل مع قضايا السلاح ، إلا أنه وإدراكاً من الحكومة بأهمية تطوير هذا القانون ليشمل جميع الأبعاد والجوانب فقد قامت بتقديم قانون جديد إلى البرلمان سيصدر قريباً يخول للدولة فقط القيام بعمليات استيراد الأسلحة ، ويحظر على الأشخاص القيام بإستيرادها أوالإتجار بها ، أوحيازتها أونقلها.
2. عملت الحكومة على التعامل الرسمي في شراء وإستيراد الأسلحة بمختلف أنواعها وأحجامها عبر الجهات المختصة الرسمية في الدولة والتعامل المباشر مع الجهات الرسمية المصنعة بالخارج وعبر الوثائق الرسمية والقانونية والمطابقة للإتفاقيات الوطنية والدولية وفي إطار علاقات التعامل بين الدول ومنع أعمال الوساطة والسمسرة في ذلك ، كما يحضر إصدار تراخيص لإشخاص ليقوموا بعملية إستيراد أسلحة للدولة.
3. الحد من تهريب السلاح والمخدرات ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ، ومكافحة الإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة عبر الحدود والسواحل اليمنية ، من خلال ترسيم الحدود البرية والبحرية مع دول الجوار عن طريق الحوار وبالطرق السلمية ، كوننا في اليمن نؤمن أنه من الصعب تحقيق تعاون وثقة متبادلة في مكافحة هذه الظاهرة وغيرها إلا بتعاون الجميع ، ولن يأتي ثماره إلا من خلال أجواء نقية وتعامل بين الدول على أساس الثقة والإحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤن الداخلية للغير ، وهذا ما أصبح واقعاً معاشاً بين اليمن وجيرانه الأشقاء ، الأمر الذي ساهم في إزالة بؤر التوتر التي

شكلت أحد عوامل جذب للإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة طيلة الفترة الماضية.

4. إنشاء مصلحة خفر السواحل ، وحرس الحدود ، لتأمين الحدود البرية والمياه الإقليمية ويأتي جزء من مهامهما مكافحة الإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة ، ومنع الشبكات الدولية من تهريب الأسلحة بإستخدام الحدود والسواحل والمياه الأقليمية كمحطة عبور في عمليات تهريب الأسلحة أو تسريبها إلى أراضي الجمهورية اليمنية ، ورفدهما بالمعدات ووسائل الإتصالات اللازمة ، للقيام بواجبهما على أكبر وجه وفقاً للإمكانيات المتاحة ، وقد اثمرت هذه الجهود في الحد من أعمال القرصنة في المياه الإقليمية ، وكشف عدد من عمليات التهريب منها إحباط عمليتين في المياه الإقليمية اليمنية ، تم إبلاغ مجلس الأمن الدولي بتفاصيلهما في حينه ، وأحيلت العناصر التي شاركت فيهما للقضاء اليمني ، وتعمل الحكومة حالياً على إنشاء مصلحة الحدود وهو ما سيعزز من جهود مكافحة هذه الظاهرة وخاصةً عبر الحدود، إلا أن السيطرة على الحدود والسواحل يتطلب إمكانيات هائلة تفوق القدرات والموارد المحلية ، الأمر الذي كلف اليمن الكثير من الأعباء والإلتزامات المالية رغم شحة الموارد المادية والمالية للدولة كون اليمن من الدول الأقل نمواً ، وفي هذا الصدد ندعوا كافة الدول المانحة ومنظمات المجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة إلى ظرورة رفع مستوى التعاون والدعم المالي والمادي المقدم لليمن وتعزيز الشراكة المستمرة في هذا الصدد لتحقيق تلك الغاية ، حيث لاتزال عمليه إستكمال إنشاء وتطوير مصلحة خفر السواحل مستمرة لتغطي في المرحلة الأولى إحتياجات تأمين الموانيء ، وتستكمل بشكل مرحلي متدرج بحلول العام 2010م ، ونشكر كل الجهود من الأشقاء والأصدقاء الذين ساهموا معنا في إنشاء هذا المرفق الهام وغيره.

5. كما أن الحكومة إتخذت الديمقراطية منهجاً سياسياً للدولة ، وعملت على إحترام الرأي والرأي الآخر، والأخذ بالتعددية السياسية والحزبية ، واجراء الإنتخابات الديقراطية المحلية والرئاسية في كل المحافظات.
6. عملت الحكومة على تشجيع وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني للمساهمة في حل ظاهرة الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ، وخاصةً العمل على معالجة قضايا الثأر التي تعتبر إحدى الأسباب الرئيسية لوجود الأسلحة غير المشروعة، وفي هذا السياق وجه فخامة الأخ/الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بإنشاء لجنة وطنية رفيعة المستوى لمعالجة قضايا الثأر انبثق عنها لجان فرعية في المحافظات من وجهاء الدولة والمشائخ والقضاة والقانونين والمحاميين والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية والأكاديميين تتولى حصر قضايا الثأر القائمة وأسبابها واقتراح الحلول المناسبة ومعالجتها بشكل دائم.
7. قامت الحكومة بإغلاق جميع أسواق بيع السلاح ولم يعد هناك وجود لأي منها ، وقامت بتفعيل دور أجهزة الأمن والأجهزة المختصة بالقوات المسلحة ومنحهم الصلاحيات الواسعة لمكافحة ظاهرة الإتجار غير المشروع في الإسلحة الصغيرة والخفيفة من خلال تنفيذ حملات تفتيش مكثفة في المدن بغية ضبط الأسلحة المتداولة غير المرخصة ، وتم إستحداث شعبة خاصة في دائرة التسليح العام بالقوات المسلحة لمتابعة هذه القضايا ، جزء من مهامها التفتيش والمتابعة المستمرة لمكافحة هذه الظاهرة.
8. تنفذ الأجهزة الأمنية خطة طموحة للإنتشار الأمني تستهدف تعزيز تكثيف تواجد رجال الشرطة والأمن في جميع أنحاء الجمهورية ، ونشر الدوريات الراكبة في المدن وعلى طول شبكة الطرق التي تربط بين مختلف المدن اليمنية لغرض منع أي محاولة لنقل أوترويج الأسلحة الصغيرة والخفيفة داخل أراضي الجمهورية ، ونشر الكاميرات الأمنية في بعض المدن الرئيسة.

9. أبرمت الجمهورية اليمنية العديد من الإتفاقيات الأمنية مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة تضمنت بنوداً تعني بقضايا التعاون وتبادل المعلومات في مجال مكافحة تهريب الأسلحة ومكافحة غسيل الأموال ، وقد احتضنت الجمهورية اليمنية في العاصمة (صنعاء) في العام 2003م مؤتمراً إقليمياً حول الأسلحة الصغيرة والخفيفة ، كما تشارك في جميع الفعاليات والمؤتمرات الإقليمية والدولية المتعلقة بهذا المجال.
10. نفذت الحكومة برنامجاً شاملاً لجمع وشراء الأسلحة والذخائر من المواطنين إما بالشراء منهم مباشرة أو بتشجيعهم على تسليمها للدولة طواعية ، حيث خصصت الدولة مبالغ مالية كبيرة وصلت إلى عشرين مليار ريال ، أي ما يعادل (100) مليون دولار تقريباً ، ولا زالت الجهود متواصلة لشراء وتجميع ما تبقى ، الأمر الذي كلف الدولة إقتطاعها من الموارد المخصصة للمشاريع التنموية اللازمة لتلبية إحتياجات اساسية للمواطنين، وتم التخلص من كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر والمتفجرات إما بطريقة التقطيع أو الإحراق أو التفجير ، كما وأن بلادنا قد تخلصت من مخزون كبير من الألغام عبر البرنامج الوطني لإزالة الألغام الذي يعد البرنامج الأول في المنطقة.
11. تقوم الحكومة بتنظيم ورش عمل وعقد دورات تدريبية لرجال الأمن وموظفي الجمارك بهدف تعزيز بناء القدرات في مجال تحليل العمليات المحتملة لتهريب الأسلحة وكيفية كشفها وكذا التدريب على أعمال التفتيش للتحقق والحيلولة دون تهريبها عبر الحدود والسواحل اليمنية.
12. تم توجيه الجهات المعنية لإعداد وتجهيز منشأة تعليمية تدريبية خاصة بتأهيل العاملين والمتخصصين في عملية خزن ونقل الأسلحة وصيانتها والتخلص من الأسلحة غير المستخدمة وبدأت تنفيذ مهامها من النصف الأخير للعام 2003م.
13. تشجع الحكومة على الدراسات والأبحاث العلمية لدراسة الأبعاد الإجتماعية لظاهرة إنتشار الأسلحة وتحليل نتائجها بهدف الوقوف على أسبابها ومسبباتها وتوضيف ذلك لوضع المعالجات اللازمة ، ورفع مستوى الوعي وتثقيف

المواطنين عبر وسائل الإعلام ، وتعريف الرأي العام المحلي بمخاطرها ، وتأثيراتها السلبية على قضايا الإستقرار والتنمية ، وتوجيهم على الإستخدام المشروع والأمثل لها على إعتبار أنهم ينظرون اليها كموروث شعبي ، ومن مكونات وجود الإنسان اليمني وهويته وشخصيته الإجتماعية.

<u>على الصعيد الإقليمي والدولي:</u>

<u>السيد الرئيس:</u>

من الضروري معالجة أسباب النزاعات أولاً ، لأن حق الدول في الدفاع عن النفس فرادى أوجماعات وحق الشعوب بمقاومة المحتلين وتقريرالمصير ، وعدم التدخل في الشؤن الداخلية للغير مبادىء ميثاق الأمم المتحدة، وفي هذا السياق تؤكد الجمهورية اليمنية على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

<u>السيد الرئيس:</u>

تؤكد حكومة الجمهورية اليمنية على إلتزامها بتنفيذ قرارات حظر الأسلحة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي وخصوصاً قرار حظر الأسلحة إلى الصومال ويأتي هذا الإلتزام في سياق تأكيد مواقف الجمهورية اليمنية الثابتة والرامية للحفاظ على وحدة وإستقرار الصومال ، وقد أثمرت جهود الحكومة الرامية إلى تنفيذ هذا الحظر بضبط كميات من الأسلحة، ونحن نتطلع أن يصل الصوماليون إلى ما يحقق مصلحتهم وأمنهم وإقامة دولتهم المستقرة ، كما تعتبر الأسلحة عامل رئيسي لإستمرار النزاعات في المنطقة الإفريقية مما أدى إلى تدفق أعداداً كبيرة من اللاجئين الهاربين من بؤر الصراعات حيث بلغ عدد اللاجئين النازحين إلى اليمن حسب تقرير مفوضية اللاجئين أكثر من ثمانون الف لاجىء ، الأمر الذي جعل بلادي تعاني بشكل كبير من زيادة تدفق اللاجئين.

أخيراً تدعو حكومة الجمهورية اليمنية إلى المزيد من التعاون والتنسيق على المستويين الإقليمي والدولي الهادف لإجتثاث ظاهرة الإتجار غير المشروع بالأسلحة ، التي سيظل ضحاياها هم المدنين الأبرياء ووقودها النساء والأطفال والأجيال القادمة.

وشكراً السيد الرئيس ،،،،